المصدر: السياسة

التاريخ : ١٩٧٩/٤/١٥

أكثر من ٦٠٠ ألف مصري يوقعون على بيان حزب التجمع الوطني الرافض للمعاهدة

البيان يعتبر المعاهدة خطأ في حق المواطن وخرقا للدستور المصري

القاهرة ـ خاص :

أكثر من ٦٠٠ ألف مواطن مصري وقعوا حتى الآن على بيان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي صدر منذ أيام ينادي باسقاط معاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية وتأكيد دور مصر العربي وانتمائها القومي .

خالد محي الدين رئيس الحزب قام بتوزيع البيان على المصريين في القاهرة وجميع أقاليم الجمهورية للحصول على تأييد جماهيري ضد المعاهدة وذلك في حركة استعراضية تماثل ما قام به حزب الوفد في أوائل الخمسينات حين دعا الشعب المصري للتوقيع على بيان يطالب بالغاء معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا .

البيان الثاني الذي يتم توزيعه الآن في سرية بين بعض قطاعات الشعب المصري والصحفيين بصفة خاصة هو البيان الذي أصدره الدكتور سامي منصور مقرر لجنة الحريات السياسية بنقابة الصحفيين والذي وصف فيه معاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية بأنها كارثة قومية على مصر وبعيدة عن انتماء مصر العربي وضد الدستور ..

وفيما يلي نص بيان لجنة الحريات بنقابة الصحفيين المصريين .

أذاع الدكتور سامي منصور مقرر لجنة الحريات السياسية بنقابة الصحفيين البيان التالي :

ان هذه اللحظات الحزينة التي تمر بها مصر بتوقيع اتفاق مع اسرائيل تفرض على كل مواطن ألا يلتزم الا بصوت الضمير . فليس الامر أمن شخص ولكنه أمن دولة ووطن . لذلك أرسل اليكم هذه المذكرة تعبيرا عن ايماني بأن الاتفاق خطأ في حق الوطن ومخالف للدستور .

فالاتفاق في حدود نصوصه بعيد عن انتماء مصر العربى رغم انه مستحيل يعتبر كارثة قومية على مصر وشاهد على ذلك :

١ ـ ان سيناء عادت تحت السيادة المصرية لفظا بينما هي مقيدة بالسيطرة الاسرائيلية عملا .

أ ـ ان كل سيناء أصبحت منطقة منزوعة السلاح بدرجات متفاوتة من تقييد التسليح الى تجريده (ثلاث درجات) .

ب ـ ان المطارات المصرية في سيناء محرمة على الطائرات الحربية المصرية .

جـ ـ انعدام وسائل الدفاع الفعالة عن سيناء .

وان قبول هذا الوضع هو اهدار لانجاز بطولي حققه الانسان المصري في حرب أكتوبر .

٢ ـ ان ارادة مصر في سيادتها على أراضيها قد قيدت ـ مادة رقم ٤ ـ بالاقرار بأن سحب قوات الامم المتحدة من سيناء ليس فقط من اختصاص مجلس الامن الدولي وهو في خد ذاته ارادة دولية فوق الارادة المصرية بل واشتراط اجماع الدول الخمس أصحاب حق الفيتو وهو المستحيل .

أي أن حكومة مصر لا تستطيع أن تخرج قوات الامم المتحدة الموجودة فوق الاراضي المصرية ان كانت مصالحها تفرض نلك .

٣ ـ ان الحكومة المصرية قد تنازلت عن حقوق سيادية لا تملك أي حكومة ـ مهما فوجئت ـ حق التنازل عليها .

فالمعاهدة تقرر ـ مادة ٥ بند ٢ ـ ان مضيق تيران ممر دولي مع أنه مياه مصرية سعودية أردنية اقليمية .

٤ ـ اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية بعد المرحلة الاولى فقط من الجلاء هو شرط اذعان . اذ كيف نقبل سفيرا اسرائيليا ـ وهو مرفوض أصلا ـ بينما قوات اسرائيل تحتل جزء من الاراضي المصرية ـ لمدة ٣ سنوات أخرى ـ مع التنكر للعرب الذين تحتل أراضيهم

٥ ـ ان مصر قد تحولت بالمعاهدة ـ مادة ٣ بند ٢ ـ الى قوة بوليسية مطاردة للثورة الفلسطينية بالتعهد بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من

أفعال الحرب أو الافعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أعمال

العنف . وتكفل تقديم مرتكبي هذه الافعال للمحاكمة . وهي صفات تصف اسرائيل دائما بها العمل الفدائي الفلسطيني .

اما الجوانب العامة والعربية في الاتفاق فهي

اولا : مخالفة الالتزام المصري بالبيانات الرسمية وقبله وبعده الالتزام بدم الشهداء وتضحيات الشعب المصري على ألا تعقد الحكومة اتفاقا منفردا . والاتفاق منفرد بدليل انه الوحيد وليس في اطار اتفاقات عربية . ولا هو تم بعد الرجوع للعرب . ومسألة الادارة الذاتية لا تجعل منه غير منفرد .

ثانيا ـ ان حكومة مصر ملتزمة قانونا بقرار الجامعة العربية الذي شاركت فيه وصياغته ـ قرار ٢٩٢ في أول ابريل سنة ١٩٥٠ ـ ويقضي بأنه لا يجوز لاية دولة من دول الجامعة العربية أن تفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو عسكري أو اقتصادي مع اسرائيل ، أو أن تعقد فعلا مثل هذا الصلح أو الاتفاق . وان الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر منفصلة فورا عن الجامعة العربية . وأكدت ذلك قرارات مؤتمرات القمة العربية . وبالتالي فالاتفاق يعرض مصالح مصر العربية للخطر .

ثالثا : التزامات مصر العربية ليست مسألة المادة ٦ فقط والتي لم تعدل بل في جوهر الاتفاق فالمادة الاولى تنهي الحرب والبند الرابع من المادة السادسة يمنع حكومة مصر من الارتباط بأي التزام يتعارض مع نصوص المعاهدة ، أي العمل العربي المشترك ضد اسرائيل .

رابعا ـ ان الاتفاق هو تعبير عن موقف اسرائيل اكثر منه تعبير عن موقف حكومة عربية . اذ لم يذكر اسم الشعب الفلسطيني ولو مرة واحدة . بل وقبل المفاوض المصري أن يطلق على الشعب العربي بالضفة الغربية وغزة تعبير « السكان » حتى دون كلمة العرب . وأغفل منظمة التحرير التي أجمع الشعب الفلسطيني انها منظمته الوحيدة . والاخطر اننا التزمنا بما ليس من حقنا ولا فوضنا به احد وهو الاستمرار في تطبيق ادارة اسرائيلية للاراضي العربية المحتلة باسم « ادارة ذاتية » وكأننا اخذنا بداية ان لاسرائيل حق تصفية الحقوق العربية .

خامسا : أين القدس في كل ذلك .. هل ترانا سوف نرى سفير مصري في قدس اسرائيلية في يوم من الايام . وأين الجولان .. هل

سلمنا انها لاسرائيل .. ؟؟ ودليل ذلك خطاب بيجين في الكنيست في ٢٠ مارس ١٩٧٩ .

سادسا : ان الاتفاق على العلاقات الدبلوماسية هو ضرب للمصالح العربية . فالعالم الثالث والدول الاشتراكية قطعت علاقاتها مع اسرائيل حتى يتم الجلاء عن الاراضي العربية وهي سوف من سلوك الحكومة المصرية قدوة وبالتالي ينفرط الحصار السياسي عن اسرائيل بينما الاراضي العربية ما زالت محتلة .

وانتهى بعد ذلك بكلمة للسادات في مجلس الشعب ـ ١١ نوفمبر ١٩٧١ ـ يقول فيها ان هدف الولايات المتحدة هو عزل مصر عن الامة العربية . واننا لا نستطيع القبول تاريخيا ومصيريا بمثل ذلك لان مصر جزء من الامة العربية قدرا ومستقبلا . وقد تحقق الهدف الامريكي بالاتفاق .

وأخيرا فان الاتفاق لم يعرض للمناقشة حتى في مجلس الشعب المشغول بالاسكان قبل التوقيع . ولذلك كله .. فانني أعارض هذا الاتفاق وأرفضه وأطعن في عدم دستوريته وهو مسؤوليتكم في الدرجة الاولى .

دكتور سامي منصور
مقرر لجنة الحريات السياسية
نقابة الصحفيين